مجلس النوّاب يُصوّت على فقرات في قانون الموازنة ويرفض أخرى

جلسة سابقة لمجلس النواب..

□ بغداد/ المدى

صوّت مجلس النواب في وقت متأخر من يوم أمس على عدد من الفقرات في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٩ في جلسة حضرها ٢٣٧ نائباً، فيما رفض التصويت على فقرات أخرى.

وقبل انعقاد الجلسة، قال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب جمال كوجر في حديث مع (المدى) إنّ لجنته "استكملت مراجعة قانون الموازنة مساء أمس الأربعاء قبل أن يصوّت عليه مجلس النواب"، مؤكداً "أننا وضعنا اللمسات الأخيرة على مشروع القانون قبل بدء جلسة التصويت".

وحدّدت رئاسة مجلس النواب الساعة السابعة من مساء أمس الأربعاء موعداً للتصويت على قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٩ بعدما أنهت اللجنة المالية النيابية تعديلاتها ومناقلاتها وإعدادها للصيغة النهائية لمسودة القانون.

وباشر المجلس قراءة المادة الأولى من القانون بعد الساعة التاسعة مساءً.

ويتحدّث كوجر، عن التعديلات التي أجرتها اللجنة المالية النيابية على قانون الموازنة قائلاً إنها "طفيفة" وجاءت استناداً للصلاحيات الممنوحة لمجلس النواب التي تتيح له المناقلة والتخفيض".

ويلفت عضو اللجنة المالية إلى أن "حجم المناقلة التي أجرتها لجنته من موازنة وزارات النفط والكهرباء والدفاع والداخلية يصل إلى أكثر من (٤) تريليونات دينار والتي حولت إلى موازنات المحافظات وبعض المشاريع المهمة"، مضيفاً إنّ "التعديلات تضمنت إيقاف الاقتراض الخارجي التي يبلغ حجمه (٥،٤) تريليون دينار، أي ما يعادل تقريباً خمسة مليارات دولار".

وتبلغ الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٩، ما يقارب ١٠٦ تريليونات دينار عراقي، معتمدة في القسم الأكبر من إيراداتها على تصدير النفط الخام بسعر ثابت قُدّر بـ(٥٦) دولاراً للبرميل مع معدل تصدير بلغ أكثر من ٣ ملايين و ٨٠٠ ألف برميل يومياً، منها ٢٥٠ ألف برميل عن طريق إقليم كردستان العراق.

ويتابع أن "أصحاب العقود في كل الوزارات تم تثبيتهم على الملاك الدائم استناداً لقرار مجلس الوزراء الذي اتخذ في الأسبوع الماضي"، موضحاً أنّ "الأجراء اليوميين سيتم التعامل معهم أسوة بباقي الموظفين ويتم تثبيتهم في حال حصول شواغر".

وكان مجلس الوزراء قد قرر الأسبوع الماضي تحويل جميع أصحاب الأجور اليومية الى عقود وتكييف أوضاع المتعاقدين لمساواتهم مع الموظفين على الملاك الدائم من حيث الحصول على قطع الأراضي السكنية والسلف والإيفادات والإجازات ومنحهم الأولوية بالتثبيت عند حصول الشواغر.

وبشأن الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة السابقة وضمّنتها في قانون الموازنة الاتحادية، يوضح النائب عن كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني أن "الموازنة العامة ألغت الضرائب على أسعار كارت الشحن لجميع شركات الاتصالات وقررت العودة إلى أسعارها المعمول بها سابقا".

ولجأت الحكومة السابقة إلى فرض الضرائب على كارتات شحن الهاتف النقال منذ عام ٢٠١٥ تقدر بـ٢٠٪ بسبب الضائقة المالية التي مرت بها، محاولة منها لتعزيز الميزانية الاتحادية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

وبشأن حصة إقليم كردستان قال إنّ "موازنة الإقليم تم حلها في قانون الموازنة من خلال تخصيص مبالغ مالية بدلاً من النسب حيث حددت موازنة الأقاليم بما يقارب عشرة تريليونات وأربع مئة مليار دينار".

وفي سياق متصل، تقول عضو اللجنة المالية في مجلس النواب محاسن حمدون في تصريح لـ(المدى) إنّ "الاجتماعات الأخيرة لأعضاء لجنتها حسمت الكثير من النقاط والفقرات داخل مسودة قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٩"، لافتةً إلى أنّ "هناك الكثير من المناقلات والتغييرات والتعديلات طرأت على قانون الموازنة العامة".

وقبل أسبوع تقريباً شرعت اللجنة المالية في مجلس النواب بكتابة الصيغة النهائية لمسودة قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ بعدما استكملت استضافة عدد من الوزراء ورؤساء الهيئات المستقلة واستمعت إلى ملاحظاتهم.

وتشير حمدون إلى أن "من أبرز التعديلات التي طرأت على قانون الموازنة الاتحادية هو تخصيص أموال لعودة أفراد الشرطة المفسوخة عقودهم وكذلك منح رواتب شهرية للمحاضرين في وزارة التربية تصل إلى مئة وخمسين الف دينار لكل محاضر".

وتتابع أن "هناك تخصيصات مالية لإعمار المدن التي تضررت من جراء سيطرة تنظيمات داعش وعمليات تحرير مع زيادة مخصصات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بما يضمن شمول أكبر شريحة من العاطلين في المنح والقروض"، مضيفة أن "التعديلات تضمنت زيادة مبالغ البطاقة التموينية".

وتضيف النائبة عن محافظة نينوى أن "التغييرات والتعديلات التي شهدتها الموازنة العامة تضمنت أيضا تثبيت عقود وزارتي الكهرباء والصحة على الملاك الدائم"، لافتاً إلى أن "عقود الوزارات سيعتمد تثبيتها على التخصيصات المالية والاستحداث".

وتكشف عضو اللجنة المالية أن لجنتها "أجرت تخفيضاً على موازنات الدفاع والداخلية وناقلت الأموال إلى أبواب أخرى من أجل توفير الأموال اللازمة لتثبيت العقود وكذلك عودة الشرطة المفسوخة عقودهم"، معتبرة أن "أبرز التعديلات التي نفذت على قانون الموازنة هي إيقاف الاقتراض الخارجي الجديد والاعتماد على الاقتراض الداخلي".

وتقول حمدون وهي عضو في تحالف المحور، إن "حجم تسديد هذه القروض كما مثبت في قانون الموازنة يصل إلى عشرة تريليونات دينار سنوياً تضاف لها الفوائد بحوالي أربعة تريليونات دينار سنويا".

وتفاقمت ديون العراق في السنوات الأربع في ظل حروب التحرير التي خاضتها الأجهزة الأمنية ضد تنظيمات داعش التي سيطرت على المحافظات الغربية لتصل إلى أكثر من ١٢٠ مليار دولار بعد استعانة الحكومة بالاقتراض الخارجي والداخلي.

وتضيف حمدون أن "نسبة العجز في قانون الموازنة تقدر بعد التغييرات والمناقلات بحوالي ٢٧ تريليون دينار مع الإبقاء على سعر احتساب بيع النفط الخام بـ٥٦ دولاراً للبرميل الواحد بقيمة تصديرية تصل إلى ثلاثة ملايين وثماني مئة وثمانية آلاف برميل يومياً".

واشارت الى أن "قانون الموازنة ألزم إقليم كردستان بتسديد ما قيمته (٢٥٠) ألف برميل يومياً وبعكسه ستستقطع الحكومة الاتحادية من التخصيصات المالية المحددة للإقليم".

فريق أميركي في الموصل لترميم المواقع الأثريّة ومقدّسات الأقلّيات

يقوم فريق من خبراء أميركان من جامعة بنسلفانيا بزيارة للموصل تمتد لأسابيع في مهمة للحفاظ على الإرث الحضاري والمعماري للموصل وذلك بعد حصول الجامعة على منحة قيمتها ٢ مليون دولار من الخارجية الاميركية مكرسة لهذا الغرض .

□ ترجمة/ حامد أحمد

المجموعة التي تضم أساتذة جامعة من كلية متحف بنسلفانيا لحضارات ولغويات الشرق الادنى سيمكثون في المنطقة حتى أوائل شهر شباط القادم كجزء من مشروع يستمر لثلاث سنوات تحت عنوان (مشروع ترسيخ استقرار تراث الموصل). تأمل هذه المبادرة استرجاع المدينة وإرثها الثقافي والحفاظ عليه بعد أن قام تنظيم داعش بتدمير مواقع تراثية مهمة بضمنها المواقع التابعة للأقليات العرقية مثل المسيحيين والإيزيديين.

الجزء الاول من المشروع، الذي هو قيد التنفيذ حالياً، يهدف الى تقييم أوضاع ١٥ إلى ٢٠ موقعاً مع إجراء أي ترميمات وإصلاحات طارئة بشكل مباشر. وبعد مرور ستة أشهر سيقوم الفريق برفع توصية للحكومة الاميركية لتبني مشاريع أخرى طويلة الأجل لترميم مواقع معينة والحفاظ عليها .

وقال رئيس المشروع وعالم الآثار من جامعة بنسلفانيا ريجارد زيتلر، إن الهدف الأبعد من المشروع هو لتشجيع أبناء الأقلية الذين هجّروا من الموصل الى العودة مرة أخرى للمنطقة، فضلاً عن استرجاع جزء من التنوع السكاني التقليدي الى المدينة .

البروفيسور هيذر شاركي، من قسم حضارات ولغويات الشرق الأدنى المختص بالمجاميع العرقية والدينية في الشرق الأوسط يقول إنّ متحف جامعة بنسلفانيا هو المؤسسة المثالية لتبنّي هذا المشروع .

وأضاف قائلا "إن حجم الخبرة التي لدينا في متحف بنسلفانيا ومعدل متابعتنا التاريخية لهذه المنطقة وخصوصا في مجال العمل الآثاري والحفاظ عليه هي خبرة واسعة جدا بدون منازع. إنها منطقة سيبدع فيها فريق الجامعة بحق. قيام وزارة الخارجية الاميركية بتقديم هذه المنحة للجامعة يثبت اعترافها وتقديرها للكفاءة التي نتمتع بها في هذا المجال ."

في تشرين الثاني عام ٢٠١٨ قام الفريق بمسح استطلاعي للمنطقة استمر لعشرة أيام واطلع على الأضرار التي لحقت بكنائس وأديرة في شرق الموصل. وأطلع الفريق أيضا على الضرر الذي لحق بجامع النوري التاريخي ومئذنته المائلة .

يستذكر رئيس المشروع زيتلر، حجم الدمار الذي لحق بالمجمع بأكمله ويقول انه كان كارثياً وإن الكلفة التقديرية لاسترجاعه وحفظه تقدر بحدود ٤٠ الى ٥٠ مليون دولار، وهو مبلغ يفوق بكثير المنحة البالغة ٢ مليون دولار التي تلقتها جامعة بنسلفانيا، مشيرا الى أن حكومة الإمارات ستتولى جهد استرجاعه عوضاً عنهم .

الخبير الآثاري ميشيل دانتي، وهو أحد أعضاء الفريق المختص من متحف بنسلفانيا، يقول إن صدمته كانت كبيرة بحجم العمل الذي ما يزال لم ينفذ بعد بخصوص الدمار الذي لحق الأبنية في الموصل .

وقال الخبير دانتي "لم أرَ أيّ شيء في حياتي مثل ما رأيت في الموصل من حجم دمار. مضت سنتان أو أكثر منذ أن طُرد داعش من الموصل، وفي حالات معينة عندما ندخل كنائس وجوامع لم نجد أي شيء قد تم فعله إزاءها منذ أن غادر تنظيم داعش هذه الأبنية ."

من ناحية أخرى قال دانتي إن خطوات مشروع حفظ التراث قد تكون بطيئة أيضا وذلك لأن تنظيم داعش قد سرق معظم المعدات التي يستخدمها المهندسون والمعماريون العراقيون وسيشكل ذلك تحدّياً لعملية خطط الإعمار واستقرارية هياكل الأبنية .

في حين قال البروفيسور شاركي، إن الهدف طموح ومرغوب فيه ولكن ليس من الواضح في أن الأهالي الذين غادروا مناطقهم في الموصل ومناطق أخرى سيرجعون لبيوتهم وأحيائهم الأصلية حيث سكن أجدادهم وعوائلهم على مدى أجيال. وأضاف بقوله "السؤال هو هل استرجاع بعض المواقع سيعمل فعلاً على عودة الأهالي والمكونات إليها،و ما هو الحافز الذي يدعو هذه المجاميع السكانية الى العودة؟".

عن: صحيفة ديلي بنسلفانيا الأميركية

6 محافظين يتّفقون على تنسيق جهود إعادة الإعمار وحفظ الأمن

□ بغداد/ المدى

اتفق محافظو ٦ محافظات خلال اجتماع عقد في تكريت، أمس، على أهمية توحيد الموقف والعمل المشترك من أجل إعادة الإعمار، مشيرين الى ضرورة التنسيق لحفظ الأمن بين المحافظات.

وقال مكتب محافظ كركوك، في بيانٍ تلقت (المدى)، نسخة منه إنّ "اجتماعاً موسعاً عقد في مبنى محافظة صلاح الدين، ضم محافظي صلاح الدين والأنبار وكركوك وديالى ونينوى وبغداد وممثل الهيئة التنسيقية العليا بين المحافظات ورئيس مجلس محافظة صلاح الدين، لبحث الأوضاع الأمنية والخدمية والتنسيق بين المحافظات ودعم عمل المنظمات الدولية في إعادة إعمار المناطق المحرَّرة".

وأشار محافظ كركوك راكان سعيد الجبوري إلى "أهمية أن يركز اجتماعنا على القضايا الامنية وتطوير الواقع الزراعي"، مشدداً على "أهمية العمل بالتنسيق مع العمليات المشتركة لتحسين الواقع الأمني وزيادة التنسيق بما يحفظ أمن محافظاتنا ويعزز الامن الوطني".

ودعا الجبوري الى "أن يكون للاجتماع دور ومساندة لكركوك بإعادة إعمار ١٣٠ قرية مهدّمة"، مطالباً بـ"أهمية توجه المحافظات في اجتماعنا إلى موقف واحد للذهاب إلى المنظمات الدولية بما ينسجم وحاجة المحافظات وما عانته من تدمير جرّاء إرهاب داعش".

وشدد على "أهمية العمل بالتنسيق والتعاون المشترك على سرعة إعادة النازحين إلى مناطقهم المحررة بمساعدة جهود الحكومة الاتحادية والمنظمات الدولية"، مثمناً "دور سكرتارية الهيئة التنسيقية بين المحافظات ودعمها وتواصلها الدائم في خدمة المحافظات وتطوير العمل".

وفي سياق متصل، أكد رئيس الجلسة محافظ صلاح الدين عمار جبر الجبوري خلال البيان أن "اجتماعنا هو الأول من نوعه ويأتي بهدف تنسيق العمل والتعاون المشترك بما يخدم مواطني محافظاتنا، والتأكيد على أهمية الوصول إلى قرارات وتوصيات مشتركة تسهم في الارتقاء إلى التعاون الأمني ومواجهة التحديات وتعزيز الجهود الأمنية بين حدود المحافظات العراقية"، مشدداً ضرورة "العمل على إعادة إعمار الطرق الرابطة بين المحافظات بين الطوز وصولاً للخالص وطريق الدجيل بغداد وطريق بيجي الموصل".

فيما أكد رئيس مجلس صلاح الدين أحمد الكريّم "أهمية بحث آلية عمل التعويضات ضمن لجنة تعويض ضحايا الإرهاب والعمليات العسكرية"، لافتاً الى "أهمية إنصاف المحافظات وحسم معاملات المشمولين وسرعة الصرف للتعويضات وأهمية إنصاف الفلاحين وتسلّم محاصيلهم من الحبوب".

وشدد على ضرورة "إنشاء رخصة رابعة للاتصالات في محافظاتنا مع الوزارة على وفق القوانين المعتمدة بما يؤمن إيرادات للمحافظات وتطويرها وإعمارها وهي فكره يمكن التركيز عليها وتعظيم الموارد".

بدوره، تحدث محافظ نينوى نوفل العاكوب "على أهمية التنسيق والتعاون بين المحافظات والعمل المشترك وهدفنا يكون كتلة قوية مسنودة من أعضاء مجلس النواب لغرض تفعيل المشاريع وتنفيذها وتأمين الخدمات".

وفي سياق متصل، أكد محافظ ديالى مثنى التميمي أن "محافظاتنا متضررة وأن الموازنة المخصصة للمناطق المحررة لا تكفي مقارنة بحجم الدمار الذي تعرضت له المدن بمحافظاتنا من جراء إرهاب داعش"، مطالباً بـ"زيادة تخصيص ديالى ضمن صندوق إعادة إعمار المناطق المحررة". وشدد التميمي على "أهمية العمل مع قيادة العمليات المشتركة لتحقيق التعاون وضبط الأمن المشترك بين محافظاتنا".

إلى ذلك، أكد ممثل محافظة بغداد وهو نائب المحافظ علي الجبوري "أهمية الاجتماع والتنسيق المشترك ومنح صلاحيات للمحافظات".

بدوره بيّن محافظ الأنبار علي فرحان أن "الاجتماع يعدُّ نجاحاً لعمل وتنسيق المحافظات التي عانت إرهاب داعش والتي تبلور وتوحد جهودها خدمة لمواطنيها".